تمهيد

إن المناقشات المطروحة في هذا الكتاب صريحة، إن لم تكن بسيطة. فمطلع القرن الحادي والعشرين متميز بوقائع حقيقية ثورية جديدة. وبعد نهاية الحرب الباردة حتى الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، افتقرت الولايات المتحدة إلى إستراتيجية قومية من أجل التعامل مع هذه الحقائق الواقعة الجديدة، ومن أجل استخدام قدراتها في سبيل مقاصدها الكبيرة. وابتداء من غزو العراق، بدأ ذلك الفراغ الإستراتيجي يُملأ بإستراتيجية إمبراطورية. ولكن الإستراتيجية الإمبراطورية تخرق المبادئ الديمقراطية الجمهورية التي تأسست أمتنا عليها. والبديل الثاني لما تقدم، هو استخدام قدراتنا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية استخداما يستند إلى المبادئ في سبيل المقاصد العظيمة المتمثلة في توفير الأمن، وتكبير الفرص، وتوسيع الديمقراطية الليبرالية، فهذا الاستخدام يمثل استجابة أشمل للوقائع الحقيقية الثورية الجديدة، ويمثل الإستراتيجية الكبرى الأفعل والأكثر إقناعا في الوقت نفسه. ومثل هذه الإستراتيجية الكبرى تستطيع أن تسهم في استرداد نموذج المثل الأعلى للجمهورية الأمريكية.

افتُتِحت مناقشة تاريخية تقول إن الولايات المتحدة، أحببنا أم لم نحبب، هي إمبراطورية. والمسألة الوحيدة، موضع الجدال، هي أي نوع من الإمبراطوريات سنكون. هذا اقتراح باطل وخطر، اقتراح يسيء فهم وقائع عصرنا، ويسيء فهم الميزة الأصيلة والفريدة لأمريكا في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن إستراتيجية الإمبراطورية مفندة في هذا الكتاب، خصوصا مثلما استبانت في العراق والشرق الأوسط، فإن هذا الكتاب، مع ذلك، ليس مجرد عمل جدلي فقط ضد الإدارة الأمريكية الحالية. إنه على العكس من ذلك جهد إيجابي لاقتراح هيكل لإستراتيجية قومية تحل محل احتواء الشيوعية، في حين تقاوم في الوقت نفسه مدخل الارتجال حسب الموقف الناشئ أو رد الفعل، من ناحية، والمدخل الديني للتحديات الأمريكية، من الناحية الأخرى. وإذا ما كان للإستراتيجية المقترحة هنا أن تتميز، فإن أفضل ما يمكن أن تتميز به هو أن تدعى إستراتيجية جمهورية ذات مبادئ.

سيكون صنيعا يدل على التطاول الجريء أن نفترض أن أي شخص بمفرده يستطيع أن يبتدع الإستراتيجية الكبرى لأقوى أمة في التاريخ الإنساني. من أجل هذا السبب، فإن ما قصدت إليه هذه المقالة هو أن تقترح الأسباب التي من أجلها تكون مثل هذه الإستراتيجية مطلوبة، وما يستدعيه مشروع الإستراتيجية، وبعض المقاصد الكبيرة التي يمكن استخدام قدرات أمريكا في سبيلها، وهي قدرات مضمونة بالمبادئ، وأسباب عدم توافق

إستراتيجية الجمهورية الأمريكية بالضرورة مع الإمبراطورية، ولو كانت إمبراطورية محمودة.

في مقالته التاريخية في مجلة فورين أفيّرز (1947)، وهو يسهب علناً بشرح مذكرته السرية السابقة، قدم جورج كينان مبدأ تنظيمياً مركزياً لدور أمريكا في عالم الحرب ا لباردة، وهو مبدأ احتواء الشيوعية. ولكن القرن الحادي والعشرين المعقد، ويا للأسف، ما يزال لا يسلم نفسه لمثل هذا المقترح المنفرد. وإن الحرب على الإرهاب لن تخدم ذلك. والولايات المتحدة، حتى وهي تقاتل هذا الوباء الجديد، لديها الكثير غيره لتقوم به مما هو إيجابي وجيد معاً.

والمقالة الحالية تخاطر، عن معرفة، في التعرض للنقد في ناحيتين مهمتين على الأقل: فهي تدخل مجال السياسة دخولاً كافياً لتوضح إمكانية تحقق مقاصد عظيمة معينة، وهي بهذا تبتعد عن الفكر الإستراتيجي الكلاسيكي، ولكنها لا تبتعد جداً إلى الحد الذي تضع فيه مخططاً تفصيلياً كافياً لإرضاء الذين يبحثون عن رؤية مبرمجة للمستقبل. إن تجنب هذا الخيار الصعب بين خطرين، كالذي يقف بين وحش البحر ودوامته، يتطلب من هذا العمل أن يكون مجرد: مقالة في.. يكون من شأنها أن تحرض على ظهور جورج كينان ثان، ومن المأمول أن يكون ذلك عاجلاً لا آجلاً، وذلك لأن الضرر هو الذي ينوب عن الفراغ الإستراتيجي.

إن اهتمامي بإستراتيجية ما بعد الحرب الباردة يعود بتاريخه إلى التسعينيات من 1990، كما هو واضح من مذكرتي إلى الرئيس وليام كلينتون، المقتبسة في الملحق.

وفي الحدود التي تستحق فيها هذه المقالة التقدير، فإن الواجب أن يكون الفضل مشتركاً مع تشكيلة واسعة من الأصدقاء، والمستشارين، والزملاء المشاركين، خصوصاً الأعضاء العاملين في مجلس الشيوخ الأمريكي السابق، وهم أكثر عدداً من أن أسميهم، وقد عملت معهم في الحياة العامة والخاصة معاً. وقد التحق بهم حديثاً أعضاء وعاملون في لجنة الأمن القومي /القرن 21، ودورهم التاريخي في حياتنا القومية لم يعرف بعد. وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أشكر جون غاديس، أستاذ لوفيت للتاريخ في جامعة ييل، وأن أشكر بول كيندي، أستاذ ديلورث للتاريخ في ييل، وأن أشكر روبرت أونيل، أستاذ شيسيل المتقاعد للتاريخ العسكري في جامعة أوكسسفورد وذلك من أجل توفيرهم الأساس لمعرفتي المتواضعة عن طبيعة الفكر الإستراتيجي وتاريخه.

والشكر متصل كذلك للمحرر الذكي، المتبصر، الذي لا يعرف الكلل، الذي يحرر أعمالي، ديدي فيلمان، ولمطبعة جامعة أوكسفورد (الولايات المتحدة الأمريكية).

غاري هارت

كيتريدج، كولورادو

المقدمة

تهتم الإستراتيجية الكبرى باستخدام القوة والموارد لتحقيق المقاصد القومية العظيمة. وفي حالة الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين فإن قدراتها اقتصادية، وسياسية، وعسكرية. وفي كل صنف من هذه القدرات التقليدية يوجد لدى الولايات المتحدة درجات من الضخامة هي أكبر من قدرات أي أمة أخرى صديقة أو منافسة. وهي، في حالة القدرة العسكرية، أكبر من قدرات معظم أقوى الأمم العديدة التي تلي أمريكا مجتمعة. وتمتلك أمريكا أيضاً قدرة رابعة، هي قوة المبدأ، وهي القدرة التي يمكن أن تكون بحق واحدة من أعظم أصولها الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. والكثير يعتمد على استخدام هذا الأصل وعلى كيفية استخدامه.

تمتلك الولايات المتحدة اليوم قوة وفيرة بل تاريخية. ولكننا لا نمتلك الإستراتيجية الكبرى. ولا نملك هيكلاً متماسكاً متناسقاً لاستخدام قدراتنا لتحقيق المقاصد القومية العظيمة. بل ليس هناك إجماع على تحديد مقاصدنا القومية. نحن مدركون لحقيقة قوتنا المطلقة بشكل أوضح بكثير من إدراكنا كيف، ومتى، وأين، وفي سبيل أي غايات يجب أن تستخدم القوة.

هناك منافع مثل السلام، والازدهار، وهلمّ جرّا، يشترك فيها الأمريكيون كلهم. ولكن هذه المنافع أمور تجريدية وهي فوق ذلك نسبية. فسلام من؟ وكم من الازدهار؟ إن كون الأمريكي مع "دفاع قومي قوي" تحول إلى شعار سياسي في أثناء الحرب الباردة إلى الدرجة التي صارت معها هذه الكلمات مكررة مبتذلة. وما كان سيوجد أمريكي واحد يفضل دفاعاً ضعيفاً.

وامتلكت الحرب الباردة ميزة عجيبة، وهي أنها قدمت مقصداً قومياً عظيماً - أي احتواء الشيوعية - وهو بسيط، وهو فوق ذلك قابل للفهم. كان إلى حد ما مبدأ تنظيمياً مركزياً أمكن أن تتشكل حوله السياسات السياسية والعسكرية، وأن تحشد له الموارد، وأن يشترك فيه الجمهور. وطوال المدة من 1946 إلى 1991 صار هذا المقصد شكلاً مبسطاً من الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة وللعديد من حلفائها.

من الناحية الإستراتيجية سار كل شيء على ما يرام إلى أن وقع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي حدث، فعلياً، بين عشية وضحاها، ومع انهياره، انهار تهديد التوسع الشيوعي الذي كان الاحتواء مرتباً ضده. وفجأة، في أواخر العام 1991، فقد احتواء الشيوعية مبرره وعلاقته بالموقف بصفته محط التركيز الإستراتيجي. ووجدت الولايات المتحدة نفسها منتصرة، وقد صارت فجأة القوة الكبرى الوحيدة، ولكنها من الناحية الإستراتيجية

وجدت نفسها بلا اتجاه. وبين عشية وضحاها فقدت الولايات المتحدة أعظم مقصد قومي وحيد لها، وفقدت أي فكرة متناسقة عن غاياتها الرئيسة، وأي معنى للكيفية التي تستخدم بها قدراتها الاقتصادية والسياسية، والعسكرية لتحقيق تلك الغايات.

في أثناء العقد الأخير من القرن العشرين، لم يكن الأمر كما لو أن انتصار الديمقراطية - "نهاية التاريخ" كما دعي - قد جاء معه بعصر ذهبي طوباوي. فالاضطراب كان موجوداً بكثرة، وبعضه كان قد أخمد في أثناء الصراع الأيديولوجي الثنائي القطب في النصف الثاني من القرن العشرين، والدول المصطنعة مثل يوغوسلافيا انهارت في لجة الاضطراب. والقبائل الإفريقية ذبح بعضها بعضاً بالسواطير، وطارد أمراء الحرب أعظم قوة في العالم إلى خارج الصومال. وتولت مجمعات احتكار المخدرات السيطرة على كولومبيا. وظهرت مافيات جديدة من بين الأنقاض السياسية للاتحاد السوفيتي السابق. وحرضت، نزاعات جديدة انتشرت كالوباء، وكانت تولدت من ظلامات قديمة، حرضت على حنين جارف إلى البساطة الإستراتيجية التي اتسمت بها الحرب الباردة. وتجلى للعيان عقد موسوم بالارتباك وبالنزاع المحلي المتقطع.

ثم جاء يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وقام تسعة عشر شاباً انتحارياً مسلحين بأدوات العمال الفنيين بتحويل أربع طائرات تجارية إلى صورايخ موجهة قتلت 3000 أمريكي. وأشارت هذه

الحادثة، على الأقل، إلى استئناف التاريخ، على الرغم من أن ذلك كان في شكل جديد ومعقد. ولكن هذه الحالة، بخلاف التهديد الشيوعي الذي كان مشاهداً ضد أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكيا اللاتينية، فشلت في توفير مبدأ تنظيمي مركزي جديد معادل لاحتواء الشيوعية.

وفي الوقت الحاضر، كانت "الحرب على الإرهاب"، مع قيامها بإطاحة حكومتي أفغانستان والعراق، كافية لملء الفراغ في مجال المقصد القومي. وتقدم الحرب على الإرهاب لإدارتنا الحالية مبدأً موجهاً هادياً للوقت الحاضر، مبدأً لم تكن تمتلكه سابقاً. ولكن قلة يمكن أن تحاجج بأن هذه الحرب *بحد ذاتها* تمثل الإستراتيجية الأمريكية الكبرى - استخدام قدراتها في سبيل مقاصد قومية عظيمة - تليق بأمة عظيمة. والأفضل، هو القول إن الإرهاب، وردود الفعل التي يتطلبها، يمكن أن ينظر إليها بصفتها تعبيراً مجازياً عن عصر ثوري جديد منبثق يجب على الإستراتيجية الكبرى القومية أن ترد عليه.

والخطوة الأولى في إقامة الهيكل لمثل هذه الإستراتيجية الكبرى الجديدة تتطلب فهماً للوقائع الحقيقية التاريخية التي تميز عصرنا. فعلى العكس من الحرب الباردة الراكدة نسبياً والخطية التي شهدها القرن العشرون، فإن مطلع القرن الحادي والعشرين ثوري على نحو متعدد الأبعاد. فالعولمة، وهي الاسم الذي أعطي

لتحويل التجارة والمال إلى العالمية، تحوّل الأسواق تحويلاً عميقاً وتتحدى سلطة البنوك المركزية والسيادة القومية على الهياكل المالية والتنظيمية. وتدفقات رأس المال وكيانات الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تتفاوض على عمليات تجارية معقدة عبر الحدود تقوم بتحدي القيود القومية.

وفي الوقت نفسه، فإن ثورة المعلومات، وهي المعادل التاريخي للثورة الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر، تقوم بتحويل اقتصادات العالم المتقدم وتوسيع الفجوة، التي تسمى في هذه الحالة الفجوة الرقمية، بين العالمين المتقدم والنامي. إن ظهور شريحة السليكون والمعالجات التي تقوم بالتصغير الدقيق غيّر الإنتاجية، وأدخل ثورة إلى بيئة العمل، ووسع الاتصالات توسيعاً انفجارياً - على الأقل بالنسبة إلى الموجودين على الجانب الإيجابي من الفجوة الرقمية.

هاتان الثورتان الاقتصاديتان أسهمتا في تأكّل سلطة الأمة - الدولة، وهي التي كانت لبنة البناء السياسية الأساسية منذ أواسط القرن السابع عشر. ولم تتأذ الهياكل التنظيمية المالية القومية وحدها من إدخال العالمية في التجارة، بل إن القبلية، والأصولية، والتخصيص وقوى تفكيك أخرى بدأت كذلك بتحدي سلطة الدولة وقدرتها على ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تحدياً خطيراً. وأضيف إلى ذلك أن فاعلين ليسوا دولاً،

خصوصاً المنظمات الإرهابية، ومعها أيضاً، القبائل، والعشائر، والعصابات، يتحدون احتكار الدولة للعنف وتأثيره على مواطني الأمة لتوفير الأمن في مقابل الولاء للدولة.

هذه الظاهرة، الإرهاب، تمثل ثورة نهائية للقرن الحادي والعشرين، وتحوّلَ طبيعة النزاع. ولم تبق الدول قادرة الآن على السيطرة على متى، وأين، وكيف سيدار العنف ـ الحرب ـ وإن كان سينظم وينفذ وفقاً للاتفاقات الدولية الراسخة أم لا. وبدلاً من ذلك، فإن الإرهاب، وسابقاته من المافيات، وتجمعات الاحتكار (الكارتلات)، والقبائل، والعشائر، والعصابات لا تدين بالولاء لأي دولة، وهي في الغالب لا تمتلك غايات سياسية، وتستهدف المجتمع المدني مباشرة.

وهكذا، فالعولمة، وثورة المعلومات، وتأكّل سلطة الأمة - الدولة، وتغيير طبيعة النزاع هي الحقائق الواقعة للقرن الحادي والعشرين التي يجب أن يبنى فوقها ويستجيب لها الهيكل اللازم لإستراتيجية كبرى أمريكية. وإن إهمال هذه الحقائق الواقعة الجديدة الثورية، وافتراض أن القرن الجديد سيكون مجرد تمديد خطي لسابقه، هو دعوة للحمق وللإخفاق.

وهناك خطأ آخر ومساوٍ لسابقه في الخطورة وهو افتراض أن الولايات المتحدة، بفضل قوتها التي لا تنافس، حرة في أن تفعل ما تشاء، وأنها تستطيع أن تستعرض قوتها، وأن تطغى على من هم

دونها، وأن تمارس إرادتها الخاصة من جانب واحد. إن إحدى الحقائق الواقعة التي لا يمكن تجنبها لدخول أمريكا الصادم في عالم القرن الحادي والعشرين، وإحدى هذه المفارقات التاريخية لذلك الدخول، هي أننا محسودون وموضع النقمة معاً. والكثير من الحسد مبني على التباين الكبير في مستوى المعيشة بين الولايات المتحدة وبين العالم الأقل تقدماً، أي بيننا وبين الكثيرين من بقية العالم. بعض النقمة، وليس كلها بالتأكيد، لا يفصح عن نفسه، وبعضه يتصف بالنفاق. ومع ذلك، فالحسد والنقمة كلاهما حقيقيان، وكلاهما يتغذى من سياسات، وتصرفات متجبرة، ومن جانب واحد، ومتبلدة الشعور، ومتعجرفة. ولذلك، وإضافة إلى الاعتراف بالوقائع الحقيقية الثورية للقرن الحادي والعشرين، يجب على الإستراتيجية الكبرى الجديدة للولايات المتحدة أن تعترف أيضا بالقيود التي تضبط أمتنا، وهي القيود الناتجة عن مواطنتنا في المجتمع العالمي، وعن طراز معيشتنا، وعن أنماط استهلاكنا للموارد، وعن شفافية أفعالنا من خلال الوصول الكوني إلى المعلومات الفورية، وعن الاهتمامات الأصيلة بشأن سلوك أمريكا، وعملها. وممارستها لقدراتها.

وبوضوح أكبر، فالولايات المتحدة عضو، وهي في العادة العضو القائد، في عدد من منظمات القرن العشرين وأحلافه الثنائية والمتعددة الأطراف. ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)

هي أبرز هذه المنظمات، ولكن عشرات أخرى من المنظمات تربط الولايات المتحدة بالتزامات تعاونية معينة طالما كانت هي موافقة على الارتباط، وفي السنوات الأولى من القرن الجديد، تحدت حكومة الولايات المتحدة مباشرة العديد من هذه الالتزامات، أو افترضت أنها كانت حرة في التصرف كما تشاء، بغض النظر عن شروط الالتزامات. إن التخطيط الإستراتيجي يتطلب أن تقوم الولايات المتحدة إما بإقرار هذه الواجبات والالتزامات وأخذها بالحسبان أو بفسخها رسمياً، مع القبول بكل العواقب المترتبة على ذلك، وهو أفضل من أن تبقى مرعية بشكل انتقائي عندما يبدو مناسبا للولايات المتحدة أن تفعل ذلك. إن استعدادنا لنتبنى مساراً من جانب واحد عند بداية القرن الجديد هو ما حدا بخبير كبير بالسياسة الخارجة إلى أن يخلص إلى القول: إن "القوة الأمريكية في كل أنحاء العالم في أوجها التاريخي. والموقف الأمريكي الكوني السياسي في حضيضه"[1]. في عالم يعتمد بعضه على بعضه الآخر، تكون الحقيقة المحضة للقوة أقل أهمية من الطريقة التي تستخدم بها القوة.

وهناك قيد إضافي آخر على الإستراتيجية، وهو اعتماد أمريكا المستمر على الموارد الطبيعية الأجنبية، خصوصاً إمدادات الزيت اللازمة لتقدم الوقود للطلبات المتزايدة على الطاقة. إن الإستراتيجية القومية المتناسقة تحتاج إلى أن تقر وتأخذ بالحسبان

هذا الاعتماد، إما لتدعمه دعماً عسكرياً كاملاً، أو لتخفيضه. إن الإستراتيجية الكبرى للقرن الحادي والعشرين ملزمة بأن تتعامل تعاملاً جاداً مع هذا الاعتماد المركزي للغاية بالنسبة إلى طريقة الحياة الأمريكية.

وزيادة على ما تقدم، فالولايات المتحدة مقيدة بطلبها المتزايد على الاستثمار الأجنبي لتمول دينها ومقيدة حتى لتدفع من أجل دفاعاتها كذلك. ويتضح هذا القيد بيانياً أكثر ما يتضح بالتجارة الضخمة لأمريكا، أو بميزان المدفوعات، والعجز وباعتمادها على المستثمرين الأجانب العامين والخاصين في مبلغ خمسمائة بليون دولار أو أكثر في كل عام. ومثل القيود الأخرى، يجب أن تؤخذ بالحسبان الدلالات الضخمة الاقتصادية والأمنية لهذا الاعتماد لدى متابعة البحث عن إستراتيجية قومية جديدة.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن هذا بالتأكيد ليس استقصاء كاملاً، فإن أمريكا مقيدة "أو، على الأقل، ينبغي عليها أن تكون مقيدة " بتراثها الدستوري الخاص، وبمعتقداتها ومثلها العليا التي اعتنقتها - باختصار، بمبادئها بصفتها جمهورية. إن الضرورات الملحة للحرب الباردة قادت الولايات المتحدة إلى تفتيت تلك المبادئ وأحيانا إلى خرقها، في سبيل حاجتها المحسوسة لحماية نفسها. إن السوابق التاريخية للتخلي عن مبادئها العليا كانت في الغالب موصوفة بالسياسة الواقعية أو مبررة بصفتها علة وجود

الدولة. ومن بين كل القيود التي تعمل بموجبها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين الجديد، والتي تتطلب الانتباه أكثر من غيرها في أثناء ابتكار الإستراتيجية الكبرى، فإن قيد تمسك أمريكا بمبادئها الخاصة هو القيد الذي يقدم أكثر التحديات تأثيراً وإقناعاً. ويصدق هذا بشكل خاص إذا ما قبل المرء الفرضية المطروحة هنا وهي أن القوة الرابعة لأمريكا، وهي مبادئها، تمثل أصلاً من أقوى أصولها شوكةً، وإذا ما قبل المرء الفرضية الأخرى، وهي أن ممارسة هذه القوة الرابعة، قوة المبدأ، تكيف لا محالة الطرق التي تمارس فيها القدرات الثلاث التقليدية من الاقتصاد والسياسة، والعسكرية.

والإستراتيجية ستكون أبسط، وهو أمر مفتوح للنقاش، إذ ما سرنا بها إلى النهاية على المستوى الأفقي (كما يفترض الكثيرون فيها أن تكون) لاستخدام القوة، خصوصاً القوة العسكرية، لردع التهديدات أو الرد عليها، أو لتحقيق الهيمنة أو للحصول على الغايات القومية مثل تأمين إمدادات الزيت. ولكن المقاصد العظيمة لأمريكا يجب أن تضم الفرص مثلما تضم التهديدات، وأن تضم الإمكانات مثلما تضم القيود كذلك، وأن تضم التقدم مثلما تضم الانحطاط. وباختصار، يجب على المقاصد القومية العظيمة والموارد المستخدمة لتحقيقها أن تشتمل على طرق حادة النظر، وعملية، وواقعية لتخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية من

أجل التخفيف نفسه، بوصفه مثلاً أعلى إنسانياً وبوصفه إستراتيجية لتخفيف ظروف العنف وأسبابه وتخفيض النقمة الواسعة الانتشار من ثروة أمريكا. فالناس الذين لديهم أمل موثوق بحياة أفضل نادرا ما يحاولون العثور على معسكر الإرهابي.

سوف يرى إستراتيجيو القرن الحادي والعشرين القدرة الاقتصادية والقدرة السياسية بوصفهما مساويتين في الأهمية للقدرة العسكرية، وسوف يرون في بعض الحالات، أن لهما تأثيراً أفعل بكثير من القدرة العسكرية. إن التهديد الذي لا يولد أبدا هو نصر أحرز. وإذا كان أحد المبادئ النموذجية للإستراتيجية العسكرية هو تركيز القوة القصوى في نقطة التأثير الحاسمة، فإن المبدأ نفسه يجب أن يكون صادقاً ينطبق على التنمية الاقتصادية، وعلى الاستثمار المالي، وعلى الرعاية الدبلوماسية، وعلى التأثير السياسي المحمود. وهكذا، فإن الإستراتيجية الكبرى للقرن الحادي والعشرين تتحول إلى رقعة شطرنج متعددة الأبعاد أكثر بكثير من كونها طاولة لعبة حرب تتحول إلى خريطة بتضاريس فيها قمم، وخطوط مناسيب "كنتورات"، ومنخفضات أكثر مما هي سطح مبسوط. والقدرات والموارد التي تبذل وتستعمل على الهدف تمثل الموجودات التي تتغير مع الظروف_ اليوم بيدق، وغدا حصان! في مناسبةٍ توجه القوات الخاصة الأمريكية معينات الليزر إلى كهوف الجبال النائية لتوجه المعدات

الحربية الدقيقة التوجيه إلى الهدف، وفي مناسبة أخرى، يطعم عمال الإغاثة الإنسانية أطفال اللاجئين الذين يتضورون جوعاً. في مناسبةٍ تدمر صواريخ كروز المطلقة من طائرات بلا طيار ترسانة أسلحة كيماوية، وفي مناسبة أخرى، تحفر الآبار، وتنشئ أنظمة الري لتنمية الطعام للقرويين الذين ضربهم الجفاف. إن الإستراتيجي الجاد سوف يقدر أهمية كلا المدخلين، وفي الحقيقة، أهمية مداخل متعددة، بعضها لم يسبق أن شوهد من قبل، من أجل الارتقاء بالمقاصد الأمريكية.

و هذه الأمثلة توضح حتى الآن خاصة أخرى للإستراتيجية، وهي التمييز بين الوسائل والغايات. وسيكون من المزعج بشكل خاص، بل يمكن أن يكون خطراً أن يخال المرء خطأً أن "الحرب على الإرهاب" هي إستراتيجية قومية. إذا كان القصد هو هزيمة الإرهاب يجب استخدام وسائل أخرى غير القوة أو بالإضافة إلى القوة. ويصدق هذا خصوصاً في قرن جديد لا تُسلم وقائعه الحقيقية الثورية نفسها لرد عسكري محض ذي بعد واحد.

ويصدق هذا، أكثر مما سبق، على عقيدة الاستباق التي أعيد تعريفها حديثاً بوصفها حق الإعلان الذاتي للمبادأة بهجوم عسكري على أمة أو على مجموعة من الفاعلين رأى معلن الحرب أنهم يمثلون تهديداً ممكناً، ولكنه ليس وشيكاً، وهو ما دعاه الرئيس جورج دبليو. بوش "تهديداً كافياً". وإذا نحينا جانباً المسائل

المعقدة والمزعجة المتصلة بالأخلاق القومية والقانون الدولي، فإن رفع عقيدة مثل هذا الاستباق إلى مستوى الإستراتيجية، دع عنك مستوى الإستراتيجية الكبرى، يعني أن نسيء فهم المشروع الإستراتيجي بشكل خطير.

الاستباق في هذا السياق الوقائي ليس أفضل إلا قليلاً من نبضة عضوية - سأضربك قبل أن تضربني. مثل هذا الاندفاع الغرزي، أو العقيدة إذا رغبت، تقصّر كثيراً عن الوصول إلى الإستراتيجية الكبرى. إن إعلان سياسة دفاع ذاتي توقعي مسبق أو إعلان الحرب الوقائية، يمكن أن ينظر إليه، في أحسن أحواله، بوصفه مظهراً عقائدياً من إستراتيجية عسكرية أكبر. ولكن، ومع ذلك، فهي ليست إلا خياراً واحداً من عدد كبير من الخيارات المفتوحة لصناع السياسة وللقادة العسكريين لمتابعة غايات أكبر بكثير تحتوي عليها الإستراتيجية الكبرى الجادة لقوة كبرى. وإذا كان الاستباق يمارس على حساب التحالف، كما حدث في العراق، فقد تكون النتيجة هي الحصول على أمن أقل بكثير كما هو مرجح، بدل أن تكون الحصول على أمن أكثر.

وبطريقة مماثلة، فإن الكثير من الشيء نفسه يمكن أن يقال عن أفكار مثل الاحتواء. فالاحتواء في سياق الحرب الباردة يمكن أن يرتفع إلى مستوى الإستراتيجية القومية، بمعنى أن سياقه التاريخي كان صراعاً ملحمياً تشارك فيه كتلة واحدة كبيرة من

الأمم في مقاومة هيمنة مرئية مثّلتها إيديولوجية عدوانية واضحة وكتلة كبيرة أخرى من الأمم. ولكن احتواء الإرهاب بوصفه تصوراً إستراتيجياً، يقصّر كثيراً عن بلوغ الغاية الإستراتيجية لقوة عظيمة تستخدم مواردها القومية لتحقيق مقاصد عظيمة.

في هذا العصر الثوري الجديد يمكن للمقاصد العظيمة لأمريكا أن تشتمل على الاحتواء، أو على استئصال الإرهاب كذلك، ولكن يجب عليها أن تكون أعظم منهما. الإرهاب، هو في الوقت نفسه، تهديد مباشر وعرَضٌ لتحديات أكبر، تشتمل على النقمة الواسعة الانتشار من القوة الأمريكية، ومن السياسة الخارجية لأمريكا، ومن الثقافة التجارية لها. وتشتمل على التهديدات الموجهة لإمدادات الزيت السهلة العطب على نحو متزايد. وتشتمل على أنظمة مالية دولية صعبة التفاصيل ومعقدة وعرضة، في الوقت نفسه، للهجوم المعلوماتي وللتأثير المشابه لتأثير الدومينو الذي يسببه الكساد الكوني. وتشتمل على الأمم التي أخفقت أو التي هي في طور الإخفاق، وعلى تحدي قوى التفكك، مثل القبلية، للأمم -الدول التقليدية.

هذه أمثلة من ظاهرة أكبر بكثير، هي العالم الثوري للقرن الحادي والعشرين، وهو عالم يتطلب لا مداخل جديدة وحسب بل يتطلب أيضاً عقلية جديدة تقدر تداخل العلاقات بين هذه التحديات الجديدة وتداخل علاقات الردود الضرورية والمناسبة عليها. هذا هو

الرد على أولئك الذين قد يسألون، لماذا نحتاج إلى الإستراتيجية الكبرى؟

الإستراتيجية الكبرى، بالمعنى التقليدي المستخدم هنا هي مشروع منهجي، منظم، متناسق يأخذ بالحسبان كل موارد أمتنا، وقدراتها وقيودها، وتقاليدها، وثقافتها، وقيمها من أجل تحقيق غاياتها العظيمة التي تتضمن أمنها الخاص، ولكنها ليست محدودة بالأمن وحده. وعلى الأقل، وإلى الدرجة التي يمثل معها الحزبان السياسيان تفكير الإجماع في أمريكا والإمكان السياسي لتنفيذ ذلك التفكير، فإن الخيارين "الإستراتيجيين" اللذين طرحهما الحزبان للنظر هما المدخل التفاعلي والمدخل الديني[2].

في أثناء السنوات غير المنهجية رسمياً في التسعينيات من 1990 بعد الحرب الباردة، سمُع مستشار الرئيس للأمن القومي يتنصل من أي فكرة عن إستراتيجية تبالغ في التصرف ويدعو إلى مدخل ارتجالي حسب الموقف الناشئ لمواجهة الأزمات التي قد تنشأ والتي نشأت (فعلاً). وهذا المدخل التفاعلي هو بالتأكيد بديل للإستراتيجية الكبرى. والمدخل الديني للقضايا الأمنية الذي تطرحه الحكومة الحالية ـ "محور الشر" ـ هو، طبعاً، مدخل آخر للإستراتيجية الكبرى. وكلا المدخلين مؤهل، وهو أمر مفتوح للنقاش، ليكون "إستراتيجية" بأكثر المعاني ابتذالاً للكلمة.

ولكن قبل أن يخفي جورج دبليو بوش وجهة النظر هذه الماقبل الإستراتيجية، تحت ستر من التعابير الدينية، كانت وجهة نظره تأخذ شكلاً في عقول بعض الذين سيصيرون مستشاريه. وما كادت الحرب الباردة تتحول لتصير باردة بشكل دائم، وجيوش صدام حسين على ما كان فيها، ترد على أعقابها إلى بغداد في العام 1991، حتى كانت فكرة أمريكا بوصفها إمبراطورية قد مَدّت جذورها وبدأت تُطرح للنقاش في الدوائر الضيقة "للمحافظين الجدد".

وبالنسبة إلى السياسة الخارجية الرسمية، فإن هذا الطموح الإمبراطوري لم يصل إلى نتيجة، أي، إلى أن جاءت الهجمات الإرهابية في أيلول / سبتمبر 2001. عندئذ صار غزو أفغانستان لاقتلاع جذور شبكات القاعدة فيها هو أهم ملمح مركزي في الحرب على الإرهاب. وبعد أن تمت إطاحة حكم طالبان في أفغانستان ودفعت قيادة القاعدة لتعمل تحت الأرض صار السؤال عندئذ، ماذا بعد؟ ومشى دعاة الإمبراطورية الذين اتشحوا حديثاً بأرديتهم الدينية إلى بغداد.

والآن، في الزمن القصير الذي انقضى منذ مجيء الإرهاب إلى أمريكا، نشأت جملة من الكتابات عن أمريكا بوصفها إمبراطورية. وعلى الرغم من أن فكرة الإستراتيجية الإمبراطورية في الوقت الحاضر فكرة خفية عن عمد، فقد سارت في طريقها

بهدوء في صالونات جورجتاون وفي مركز السياسة المتصلة بالمحافظين الجدد. ويبدو أن الفكرة العامة ستكون (ويجب أن تكون الآن "يبدو" لأن أحداً في موقع رسمي لم يصرح مباشرة بقولها) هي أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتطلب هيمنة محمودة وقوة كبيرة منظّمة، وإلا فإن قوى شريرة أخرى مثل الإرهاب سوف تنفجر، والعناية الإلهية منحت الولايات المتحدة هذه المهمة.

ومع هذه الإستراتيجية الإمبراطورية الجديدة تنشأ مشكلتان، وكلتاهما تتطلب انتباهاً كبيراً: فالشعب الأمريكي لا يرى أمته بصفة إمبراطورية، والثمن النهائي للإمبراطورية هو التضحية بالجمهورية الأمريكية.

إن هذه المقالة تتحدى هذين المدخلين الحاليين ـ التفاعلي، والديني ـ على أساسين: إنهما مدخلان غير كافيين ليكونا أدلة منسجمة للعمل الأمريكي المطلوب لمعالجة الحقائق الواقعة الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وهما ليسا إستراتيجيين في أي معنى معبِّر للكلمة.

والمزيد من الإستراتيجيات التقليدية، من الاحتواء والانفرادية والهيمنة والانعزالية، يجب أن تحلل هي أيضاً من أجل علاقتها الممكنة بالوقائع الحقيقية للقرن الحادي والعشرين. وفي كل حالة، مع ذلك، فإن الثورات الأربع، في العولمة والمعلومات والسيادة والنزاع، تتحدى مناسبتها لمقتضى الأحوال. وعلاوة على ذلك، فإن

الرؤيـة الإمبراطوريـة، خصوصـاً الرؤيـة الدينيـة، تتحـدى مكانـة أمريكا، بوصفها جمهورية، تحدياً مباشراً.

ويجب على الإستراتيجية الكبرى الجديدة للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تتبنى الصفات التالية: سوف تكون متعددة الأبعاد، وسوف تتجاوز الاندفاع الغرزي، ورد الفعل، والإيديولوجية، وسوف تعتمد على الوسائل المناسبة لتحقق غايات لها ما يبررها، وسوف تعترف بقيودها، وسوفت تكون شفافة. ولكن يجب عليها أيضا أن تكتسب ثلاث صفات أخرى على الأقل. يجب على الإستراتيجية الجديدة أن تكون متماسكة لا تناقض فيها. وهي لا تستطيع أن تقيم عقيدة مثل الاستباق لتكون الملح المركزي للسياسة وتطبق بعدئذ تلك العقيدة على الدول الضعيفة فقط التي يمكن أن تقهر بسهولة. يجب أن تكون متناسقة، وعناصرها المختلفة يجب أن يرتبط بعضها ببعض في العمل والتنفيذ. ويجب أن تكون قابلة للتكيف. إن ردع الحرب الباردة بدأ يهترئ ويفقد علاقته بالموقف عندما بدأ الاتحاد السوفييتي يعيد تحديد نفسه في أواخر الثمانينيات من 1980. أحوال العصر تتغير، والطرائق والوسائل أيضاً يجب أن تتغير. المبادئ وحدها تبقى ثابتة.

وبالتعريف، ولتكون الإستراتيجية الكبرى ذات معنى، يجب أن تكون لها علاقة مناسبة لمقتضى الأحوال، وهذه العلاقة يجب

أن تقاس بقابلية الإستراتيجية للتطبيق على الوقائع الحقيقية التي يجب أن تعالجها. والاختبار ليس هو الانسجام في المعنى المجرد بل هو التنفيذ في سياق الحقائق الواقعة المحسوسة من أحوال العصر.

يجب على الإستراتيجية الكبرى التي تتركز حول القوة الرابعة، قوة المبدأ القومي، وحول استخدام القدرات الثلاث الأخرى - الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية - المستندة إلى المبدأ القومي، يجب عليها أن تعالج مباشرة ثورات العولمة، والمعلومات، والسيادة، والنزاع، وهكذا، فإن هذه الأمور سوف تناقش مع بعض التحديد في ذلك السياق. ومن الناحية الهيكلية، بعدئذ، سوف تتفحص هذه المقالة أولاً الحقائق الواقعة الثورية لأحوال العصر. ففي أي نوع من العالم نعيش نحن الآن؟ وهل هو عالم جديد ومختلف على نحو كاف ليتطلب تفكيراً إستراتيجياً جديداً؟ بعدئذ، سوف تُقوَّم قدرات الولايات المتحدة، ومواردها، وأصولها. وسوف يتوجه بعض الانتباه إلى نقاط القوة وإلى الأصول التي لا يلتفت إليها تقليدياً. ما هي نقاط القوة القومية المتوفرة لنا؟ وبعد ذلك سوف تحلل، تحليلا أكمل القيود المفروضة على ممارسة الولايات المتحدة لقدراتها واستخدام مواردها. ما هي الحدود الحقيقية الموضوعة على قدراتنا؟ ومن ثم، فإن الإستراتيجيات والسياسات التقليدية التي تقبل الآن بوصفها إستراتيجيات، سوف تخضع للنقد والتقويم بالنسبة إلى مناسبتها لمقتضى أحوال الحقائق

الواقعة الجديدة في القرن الحادي والعشرين. والتعابير المهمة مثل "الأمن" و"الاستباق" يجب أن تعرف مع بعض الدقة. هل التفكير الحالي كاف للوقائع الحقيقية الجديدة في القرن الحادي والعشرين؟ وهل يأخذ هذا التفكير بالحسبان بشكل كاف نقاط قوتنا وحدودنا معاً؟ وأخيراً، بناء على هذا الأساس، يجب توجيه انتباه كبير بعدئذ إلى غايات أمريكا ومقاصدها. ما هي الغايات القابلة للتحديد لأمريكا في القرن الجديد؟ وأي أولوية نوليها لها؟

إن الأجوبة عن هذه الأسئلة سوف تساعدنا على تقديم هيكل للإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين. وسوف أسعى، بعدئذ إلى اقتراح المقاصد القومية العظيمة للولايات المتحدة واقتراح الكيفية التي ينبغي أن نستخدم بها قدراتنا كي نحقق هذه الغايات القومية العظيمة.

يجب على المقاصد العظيمة لأمتنا أن توفر الأمن، وأن توسع الفرص، وأن تنشر الديمقراطية الليبرالية. وإن الفهم السليم للأمن في هذا العصر الثوري يتطلب استخدام القدرات الثلاث كلها - الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية كذلك - لتحقيقه. وقبل أن تستطيع الولايات المتحدة أن توسع الفرص للآخرين، يجب عليها أن تزيد وتوسع وتدعم الفرص أكثر في الوطن. وهذا ما سيتطلب إرادة سياسية وخيالاً اقتصادياً. والفرص الموسعة في الوطن تزيد الأمن وتزيد في الوقت نفسه خلق الموارد اللازمة لتقوية قدرات

أمريكا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وذلك كي يمكن استخدام جميع هذه القدرات التقليدية الثلاث لنشر الفرص الموسعة، والأمن، والديمقراطية الليبرالية في الخارج. والمقاصد العظيمة لأمريكا مترابطة، وكل مقصد منها يتطلب استخدام كل قدراتنا، بدرجات متفاوتة، لتحقيق هذه المقاصد.

ويجب أن نعطي المزيد من الانتباه لهذه المقاصد العظيمة وللاستخدام التفصيلي لقدراتنا لتحقيقها. ولكن، وقبل أن نفعل ذلك، سيكون من الضروري أن ندرس طبيعة المشروع الإستراتيجي. فما هي طبيعة قدراتنا ومواردنا المتوافرة لذلك المشروع؟ وتحت أي حدود وقيود نعمل؟ وكيف تخولنا مبادئنا؟ وكيف تكبحنا؟ وما هي العوائق التي تواجهها في صوغ الإستراتيجية الكبرى؟ ولماذا ينبغي أن نستحضر مبادئنا لتؤثر في إستراتيجيتنا بأي حال من الأحوال؟

وأخيراً، بعد دراسة الكيفية التي نستخدم بها قدراتنا لتحقيق مقاصدنا، ولتحديد دورنا الفريد في العالم، يجب أن نفكر ملياً في سؤال من نحن؟ هل نحن إمبراطورية أم جمهورية؟ لقد صار هذا هو أخطر خيار بالنسبة إلينا في هذه اللحظة في تاريخنا. فإذا أريد لنا أن نبقى جمهورية، مثلما أحاجج بقوة بأنه يجب علينا أن نبقى كذلك، يجب علينا، إذن، أن نتخذ خطوات محددة لمقاومة إغراءات الإمبراطورية وأن نستعيد مثلنا العليا ومبادئنا الجمهورية.